مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٥ / ٥ / ١٩٧٥

ممدوح سالم يعلن فى افتتاح مؤتمر استثمار الاموال بمصر

بدء مرحلة عمل جديدة لتعبئة كل الجهود والطاقات

اتاحة فرص الاستثمار لرؤوس الأموال العربية والأجنبية

الانفتاح سياسة قومية تستلزم ازالة القيود والمعوقات التى تعترض المتغيرات

من : محمد عويس .

افتتح امس السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اجتماعات مؤتمر استثمار الاموال بمصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى . الذى تنظمه الجمعية المصرية للادارة المالية بالاشتراك مع الجمعية الامريكية للادارة ويشترك فيه ١٣٠ من خبراء ورجال المال والاعمال العرب والاجانب .

والقى رئيس الوزراء كلمة نقل فيها تحيات الرئيس انور السادات الى المشتركين فى المؤتمر ، وقال انه يرى فى هذا المؤتمر لقاء من أجل خدمة المجتمع الانسانى .

وحدد رئيس الوزراء اهمية المؤتمر الذى يرأسه السيد عبد الرحمن الشاذلى وزير التموين والذى يناقش على مدى يومين أوجه ومجالات استثمار الاموال العربية والاجنبية فى ظل الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، فى النقاط التالية :

اولا ـ ان الموضوع المطروح للبحث امام المؤتمر وهو استثمار الاموال فى مصر . وان كان فى ظاهره موضوعا اقتصاديا ، الا ان له ابعاده وآفاقه التى تمتد الى مختلف مجالات التعاون الدولى فى عالمنا المعاصر من اجل الخير والتقدم والرخاء المشترك . ومن ثم فانه جدير بكل مشاركة فيه وبكل جهد يبذل من اجله .

ثانيا ـ ان هذا المؤتمر ، يأتى مع مرحلة عمل جديدة يمر فيها وطننا ، وهى مرحلة تصحيح المسار الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق التنمية الشاملة . وليس من شك ان مثل هذه المرحلة ، تتطلب عملا جادا من جانبنا ، مخططا ومدروسا ، كما أنها تقوم على ضرورة تعبئة كافة الجهود والطاقات المحلية والافادة من الجهود والطاقات الخارجية من اجل تحقيق الاهداف المشتركة .

ثالثا ـ ان لقاءكم ، يعاصر مرحلة من امجد مراحل تاريخ امتنا العربية ، التى استطاعت بفضل حكمة قادتها ، أن تعيش مرحلة التضامن العربى ، بما يحمله من وحدة العمل ووحدة الهدف ، وبما يقوم عليه ، من تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية ، من اجل التقدم والرخاء العربى ، بل ومن اجل تقدم ورخاء شعوب العالم اجمع .

رابعا — ان اجتماعكم هذا ، جاء في وقت نصر فيه بلادنا ، على تحقيق سياسة الانفتاح ، بأبعاده ومجالاته المختلفة ، وهو موضوع يقع في دائرة اهتمام قيادتنا وشعبنا ، بل وفي دائرة اهتمامكم أيضا ، مع سائر شعوب العالم .

اننا نتجه الان بكل قوانا ، لتحقيق التعاون المطلق مع مختلف الدول والشعوب وتبادل الخبرات والطاقات ، في عالم تقاربت فيه المسافات ، وتعقدت فيه المشاكل ، واصبح التعاون ضرورة تمليها المصلحة المشتركة ، من أجل الرخاء المشترك .

خامسا — واخيرا ، فان هذا اللقاء يواكب افتتاح القناة ، واعادة الملاحة فيها ، وهو حدث له أبعاده ودلالاته ، واهم مافيهما ، انه علامة بارزة على الطريق الذى اتخذته مصر لنفسها ، من اجل السلام والتقدم والخير لدول وشعوب العالم كله .

تطوير الحاضر وتعويض الماضى

لقد كان يوم السادس من اكتوبر ١٩٧٣ ، بداية لمرحلة تاريخية جديدة تعيشها مصر ، بكل الامل في مستقبل افضل ، وبكل الرغبة في تطوير الحاضر وتعويض آثار الماضى ، الذى ترتبت على عدوان ١٩٦٧ ، وما تلاه من سنوات الاعداد لاسترداد الحق العربى ، الامر الذى ادى الى استهلاك طاقات كبيرة للانتاج ، وتقادم امكانيات مرافق الخدمات

انطلاق مصر لاستثمار طاقاتها

من أجل ذلك ، فان مصر ، تنطلق اليوم لاستثمار كل طاقاتها ، من اجل التنمية والتعمير ، وازالة رواسب وتراكمات تلك السنوات ، التى واجهت فيها التحديات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكنها تجاوزتها جميعا ، بعون من الله ، وبفضل بسالة جيشها ، واصالة شعبها وامتها العربية ، وتأييد الشعوب الحرة في العالم ، وخرجت منها وهى تنعم بانتصاراتها ، وتعرف طريقها ، وتملك ارادتها ، ومضت تترجم هذه الارادة ، بعقل وقلب مفتوحين لكل الشعوب ، وبنظرة رشيدة ، تمد يد التعاون الى عالمنا المعاصر كله ، من اجل السلام القائم على العدل ، ولتحقيق التنمية والتقدم والرخاء للشعوب جميعا .

اهداف المرحلة الجديدة

ويهمنى فى مناسبة لقائكم هذا ، ان اطرح امامكم ، بعض ملامح اهدافنا ، وتحركنا على طريق مواجهة مشاكلنا .

اننا نؤمن بالتخطيط ، وبالمنطق العلمى المتكامل ، طريقا للعمل الجاد ، فى اطار استراتيجية تحدد اهدافنا ، وتحدد أيضا أسلوب ادارة الموارد والطاقات ، فى اتجاه تحقيق هذه الاهداف ، وذلك فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية ، ذات التأثير المباشر وغير المباشر علينا .

اننا نضع فى اعتبارنا ، احداث تنمية صناعية ، تقوم على حسن استغلال طاقات الانتاج القائمة ، وبناء طاقات انتاجية جديدة ، بالاضافة الى الاستفادة من مصادر الطاقة الكهربائية . كذا احداث تنمية زراعية ، تستهدف الاستغلال الكلى للارض الزراعية ، وتنمية مساحات جديدة بها ، وفقا لمعايير اقتصادية سليمة — والاتجاه نحو التصنيع الشامل للمنتجات الزراعية ، وكذلك الحال بالنسبة لمشروعات الثروة الحيوانية بصفة عامة والثروة السمكية بصفة خاصة بما يتصل بها من صناعات ومشروعات .

كما نتجه ، للتوسع فى عمليات الاستكشاف والاستغلال للموارد البترولية والتعدينية فى البلاد ، ودعم الصناعات البتروكيمائية — وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نضع فى اعتبارنا ، احداث تطوير مدروس ، فى الخدمات السياحية ، والتوسع فى اقامة المناطق الحرة الصناعية والتجارية ، خاصة فى منطقة القنال ، والعمل على تعمير هذه المنطقة ، ومنطقة سيناء المجاورة لها ، فى اطار خطة متكاملة للتنمية الشاملة .

اتاحة الفرصة للأموال الأجنبية

اننا نؤمن لن تحقيق هذه الاهداف ، يتطلب استثمار موارد مجتمعنا وطاقاته البشرية والمادية ، بأعلى كفاءة ممكنة ، كما يتطلب ، اتاحة فرص الاستثمار ، أمام رؤوس الاموال ، من الدول والشعوب العربية الشقيقة ، ومن الدول والشعوب الاجنبية خاصة الصديقة منها مع توفير كل الظروف المناسبة ، والتيسيرات الملائمة لانطلاقها .

الانفتاح سياسة قومية

اننا نتطلع فى هذه المرحلة ، الى سياسة الانفتاح ، على انها سياسة قومية متكاملة ، تشمل مجالات العمل الوطنى كله ، وتقوم على تقدير قوانين الحركة الطبيعية ، وازالة القيود والمعوقات ، التى تعترض حركة المتغيرات فى المجتمع ، وتعوق تقدمه نحو النمو السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، نموا طبيعيا متوازيا ومتصاعدا

ان الانفتاح ليس خروجا على مفاهيم التخطيط ، أو فقدانا للضوابط ، أو اغفالا لعوامل وقوى التنظيم ، ولكنه اتاحة لعناصر الانتاج ، ومصادر الثروة القومية العامة والخاصة ، وما يمكن أن يدعمها من موارد خارجية ، بالاشتراك فى استثمار الفرص الاقتصادية ، وتكوين الناتج المناسب لها ، متحررة من القيود البيروقراطية ، ومتمشية مع المنطق الاقتصادى والادارى السليم ، كل ذلك فى اطار من الاهداف والسياسات والخطط القومية ، التى تمت عليها المواثيق التى تحكم حركة العمل فى مجتمعنا .

وفى اعتبارنا ، أن تحقيق سياسة الانفتاح ، يستلزم اجراء تطوير ادارى شامل ، باعتباره المرتكز الرئيسى ، الذى يحكم قدرة المجتمع ، على تحقيق اهدافه ، ذلك أن الاجهزة الادارية بالدولة ، على كافة المستويات ، وفى مختلف المجالات ، هى الادوات المباشرة التى يتم من خلالها العمل الوطنى ، وصولا الى اهدافه .

تيسيرات وضمانات لكل الأموال

ان استجابتكم لحضور هذا المؤتمر فى مصر ، انما تعبر عن رغبة اكيدة ، فى التعرف على أوضاعنا ، وهى رغبة نلقى منا جميعا ، كل اهتمام وتقدير وترحيب ، ذلك اننا ، بما لدينا من الامكانيات والموارد ، ومن الطاقات والايدى العاملة ، نستطيع أن نتحمل مسئولياتنا ، فى خدمة الانسانية والتقدم والاسهام فى مختلف المبادين والمجالات الانتاجية والانمائية ، فى تعاون مشترك مع كل الدول والشعوب ، بما يعود بالخير على جميع الاطراف . وسواء كان هذا التعاون ، فى صورة مشاركة بالاستشارات ، أو مشاركة بالدراسات ، أو بالخبرة والتكنولوجيا ، أو بتوفير أسواق الاستيراد والتصدير ، على أننى أود ان أؤكد ، ان سياستنا لاتعنى بحال من الاحوال ، أن يستفيد شعبنا ، ولا يفيد ، أو ان يأخذ ولا يعطى .

اننا من هذا المنطلق ، نرحب كل الترحيب ، بمساهمة رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، لتأخذ دورها فى

الاستثمار داخل وطننا وليس من شك ان مصر ستتقدم لها ، كل التيسيرات والتسهيلات ، بالاضافة الى الضمانات.

فى الطريق الى نهايته

لا شك أن مؤتمركم هذا ، وهو يضم نخبة ممتازة ، من رجال العلم والخبرة والعمل فى مختلف المجالات ، سوف يخرج بنتائج هامة ، تتصل باهداف هذا المؤتمر ، واننا نرحب كل الترحيب بما تصلون اليه ، حول عمليات واجراءات واساليب العمل الاقتصادى ، بما يتفق مع خطنا ، فى ازالة كل المعوقات ، بل ويضيف اليه ، ولعلكم تتابعون ما انتهت اليه مصر ، فى الفترة الاخيرة من خطوات وقرارات هامة ، على هذا الطريق ، وهى جادة فى المضى قبه الى نهايته .

واعلن الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط والتنمية الادارية فى المؤتمر أن الخطة الخمسية ، سيتم اعلان مشروعاتها خلال نوفمبر القادم ليتمكن المستثمرون العرب والاجانب من تقديم مقترحاتهم بشأن الاسهام فى تنفيذها

وقال السيد عبد الرحمن الشاذلى وزير التموين ورئيس مجلس ادارة جمعية الادارة المالية التى تنظم المؤتمر ان الدولة تقدم تيسيرات وضمانات لحرية الاستيراد والتصدير ولم تضع قيودا الا بالنسبة للسلع الاستراتيجية .

وقال السيد عبد الرحمن الشاذلى اننا سنناقش سياسة الانفتاح من جوانبها المختلفة ومشكلاتها والصعوبات التى تواجهها ، فى محاولة للوصول الى المقترحات العلمية للقضاء على هذه الصعوبات وذلك من خلال ما يقدمه المستثمرون فى بحوثهم من خلاصة تجاربهم ودراساتهم . وقال اننا فى مؤتمرنا الاول قد انتهينا الى جملة من التوصيات كانت ذات اثر فى التخطيط لسياسة الانفتاح وأتمنى أن ينتهى مؤتمرنا الثانى هذا الى ما يقدم معونة صادقة فى وسائل استثمار الاموال فى مصر .

كما تحدث فى المؤتمر المستر باناى ممثل الجمعية الامريكية للادارة (رئيس المؤتمر المشارك) . ثم بدأ المؤتمر فى مناقشة موضوع استثمار الاموال فى مصر بصفة عامة وتولى السرد على استفسارات خبراء المؤتمر وزيرا التخطيط والتموين والسيد محمود لطفى نائب رئيس هيئة استثمار المال العربى والاجنبى .

وقال نائب رئيس هيئة الاستثمار اننا فى مجال تنفيذ المشروعات الاستثمارية قد نجد أنفسنا امام مشروعات لا تناقش فيها لكن الذى لا شك فيه أن المنافسة مطلوبة طالما انها تحقق الاحسن فى الانتاج والاسعار ، وقال اننا عند دراسة أى مشروع يقدم الينا تحدد الطاقة الخاصة بهذا المشروع حتى لا يترتب على التنفيذ قصور فى تصريف الانتاج وقال ان مجلس الوزراء قد وافق على جملة من المشروعات المطلوب اسهام راس المال العربى والاجنبى فى تنفيذها . وهناك دراسات منتظمة تتم اعدادها عن مشروعات البتروكيماويات لاهميتها الخاصة فى بلدنا .. وقام بشرح مفصل لقانون استثمار راس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

وناقش المؤتمر فى جلساته التى عقدها صباح ومساء امس بحثا مقدما من الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط عن بعض معالم التنمية الاقتصادية والتخطيط فى مصر وبحثا من المهندس عبد العزيز محيى الدين حسن الاستثمار العربى والاجنبى .

وكان من بين الابحاث التى ناقشها المؤتمر بحث أعده المهندس مشهور احمد مشهور تحدث فيه عن قناة السويس

واثرها على التجارة والاستثمار ،كذلك تحدث السيد وزير التموين عن نظرة جديدة للاقتصاد المصرى وسياسة الانفتاح ، فى بحث خاص له قدمه للمؤتمر قال فيه : ان كل القوانين التى وفرها قانون الاستثمار تشكل عاملا اساسيا بجانب الثقة التى تولدت فى مصر وقادتها ·

وأكد الدكتور على لطفى استاذ الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس على ان الاقتصاد المصرى قد تحول من عام ٥١ من التخلف الشديد ونقص رؤوس الاموال الى عكس ذلك كله · وتحدث عن دور كل من القطاعين العام والخاص فى الاسهام معا فى زيادة الانتاج وتحقيق التنمية ثم انهى بحثه بعرض لجوانب المشكلات الحالية للاقتصاد المصرى من بينها التزايد السريع للسكان ومشكلة الطاقات العاطلة فى القطاع العام ومشكلة نقص العملات الصعبة ومشكلة قصور بعض المرافق العامة ، ومشكلة عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات وعدد العوامل التى تجعل الاقتصاد المصرى يحتمل التغلب على هذه المشكلات

وقدم السيد عبد المنعم رشدى بحثا عن النظام المصرفى فى مصر وقواعده ونظمه كذلك تحدث السيد توفيق لبيب عن نظام الرقابة على الصرف الاجنبى المطبق فى مصر ·

وفى جلسات اليوم سيقدم المهندس ابراهيم نجيب وزير السياحة بحثا عن الاستثمار العربى والاجنبى فى قطاع السياحة كذلك يناقش المؤتمر بحثا قدمه الدكتور فؤاد محيى الدين عن الاستثمار العربى والاجنبى فى قطاع الخدمات ·

كما يقدم المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة بحثا عن الاستثمار العربى والاجنبى فى قطاع الصناعة □